مأزق المغرب الكبير:

لماذا ينبغي على الاتحاد الأوروبي احتواء التصعيد بين الجزائر والمغرب الأقصى وكيف؟

بقلم: جلال خَشِّيبْ

دراسات وأوراق سياسات: أبريل 2026

The Maghreb Dilemma: Why the European Union Must Contain the Escalating Tensions Between Algeria and Morocco—And How

By: Djallel Khechib

Studies and Policy Papers: April 2026

ملاحظة: نُشرت النسخة الأصلية لهذا المقال باللغة الإنجليزية في مركز ستيمسون يوم 2 أبريل 2026.

أمّا هذه الورقة فهي ترجمةٌ وتوسيعٌ للمقالة الأصلية من إعداد الكاتب.

Note: The original version of this article was published in English by the Stimson Center on April 2, 2026. The present paper is an expanded and translated version of the original, prepared by the author.

المحتويات:

تمهيد

- "السائرِيْن نِيامًا نحو الحرب": خمسة مستويات تصعيدية خطيرة
- كيف يضرّ التصعيد دول الاتحاد الأوروبي؟
- ما الذّي ينبغي على الاتحاد الأوروبي القيام به؟

خاتمة

تمهيد:

تعود فكرة هذه المقالة إلى عام 2024، عندما كتبتُ ورقتي «السائران نيامًا نحو حرب: هل الجزائر والمغرب على طريق النزاع؟».[1] في ذلك الوقت، كانت الجزائر تُواجه ضغوطًا من بعض دول الاتحاد الأوروبي، التي أبدت دعمها صراحةً لموقف المغرب بشأن الصحراء الغربية على حساب مصالح الجزائر. كانت التوترات بين الجارتين في تصاعد، مع تداعياتٍ محتملةٍ وخطيرة على كامل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.

تسعى هذه الورقة للتأثير على مقاربة دول الاتحاد الأوروبي بما يتماشى ومصلحة جميع الأطراف على ضفتيْ غرب المتوسّط، إذْ تقترح مُقاربةً عمليةً ومُربحةً للجميع، أطلقتُ عليها اسم «الاحتواء المزدوج الناعم» **"soft dual containment"**— استراتيجيةٌ تهدف إلى الحدّ من المخاطر الناجمة عن نزاع الصحراء الغربية وتعزيز الاستقرار، وذلك من خلال حثّ دول الاتحاد الأوروبي لالتزام الحياد تجاه نزاع الصحراء الغربية وممارسة دورٍ إيجابي عبر تشجيع جهود الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والثقافي بين أطراف ضفتيْ غرب المتوسّط. بإمكان مقاربةٍ كهذه تحييد الأصوات المتطرفة داخل الاتحاد الأوروبي، وتجنّب محاكاة مقارباتِ "السلام عبر القوة والانحياز"، والتّي من المُرجّح أن تنعكس سلبًا على المنطقة بأكملها.

منذ اندلاع أزمة الكركارات شهر نوفمبر 2020، تشهد العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى تصعيدًا تدريجيًا خطيرًا،[2] حيث يستمر البلدين في متابعة سياساتٍ صفرية تجاه بعضهما البعض على أصعدةٍ عديدة، وهو ما من شأنه أن يقودهما في أيّة لحظةٍ إلى مواجهةٍ عسكريةٍ مباشرة، من المحتمل أن يكون لها آثارٌ خطيرة لا على المغرب الكبير فحسب، بل على دول الضفة الشمالية للمتوسط أيضًا. إنّ وضعًا خطيرًا كهذا يستدعي من دول الاتحاد الأوروبي تبنّي رؤيةٍ استباقية قائمة على مقاربة "الاحتواء المزدوج الناعم"؛ سياسةٌ تُرجّح "دبلوماسية الحياد المؤثّر" لدول الاتحاد وتُفعّل إجراءات بناء الثقة والاعتماد المتبادل بين

المتنافسيْن، وذلك من أجل احتواء التصعيد وآثاره السلبية المُحتملة على الجميع، تمهيدًا لفضّ النزاع من الأساس.

1. "السائرين نِيامًا نحو الحرب": خمسةُ مستوياتٍ تصعيديةٍ خطيرة:

هناك مجموعة من المؤشّرات العملية التّي تُؤكّد خطورة التصعيد المستمر بين الجزائر والمغرب، وترسم ملامح مواجهةٍ مباشرة تلوح في الأفق بينهما، يُمكن حصرها في خمسة مستويات.

على المستوى الاستراتيجي الدولي، تتبنّى الجزائر والمغرب رؤى متباعدة تمامًا، تنعكس في تحالفاتهما وخياراتهما الاستراتيجية المُتباينة، حيث تميل الجزائر نحو تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الأوراسية الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين، وينعكس ذلك في علاقاتها العسكرية المتينة مع روسيا،[3] وانفتاحها الاقتصادي على الصين[4] وآسيا الصاعدة، حتّى أنّها انضمت مؤخّرًا لبنك التنمية الجديد[5] الذّي أنشأته مجموعة تكتّل "بريكس"، وإلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا[6] لتفتح آفاق تعاونٍ جديدٍ مع رابطة آسيان. وفي المقابل، يَعرض المغرب الأقصى نفسه كحليفٍ استراتيجيٍّ ثابتٍ للغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة،[7] ويضطلع بدور محوريٍ في تجسيد البرامج الاقتصادية والأمنية "للعالم الحرّ" في منطقة الساحل وإفريقيا عمومًا.[8] وبالرغم من أنّ تباعد المدركات الأمنية والاستراتيجية بينهما متجذّرٌ في تاريخ الحرب الباردة، إلاّ أنّ التحوّلات البنيوية التّي يشهدها النظام الدولي وتزايد الاستقطاب فيه بين القوى الكبرى يساهمان في ترسيخ هذا التباعد.

هذا التباين في التوجهات ينعكس مباشرةً على تصورات كل طرفٍ منهما للتهديدات وتحديد الأصدقاء والخصوم والأولويات الأمنية في المنطقة. وفي الوقت الذي تُبدي فيه الجزائر تحفظًا واضحًا تجاه التدخّلات الأجنبية[9] وتمسّكًا بمبدأ السيادة وعدم التدخل،[10] يتبنّى المغرب مواقف منفتحة على التعاون العسكري مع قوى غربية، حتّى في قضايا شديدة الحساسية بالنسبة للجزائر، كإقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية بأراضيه.[11]

أمّا على المستوى الاستراتيجي الإقليمي: يعرف البلدان اتساعًا في خلافاتهما الإقليمية، بل وتنافسًا متناميًا على النفوذ في إفريقيا، ولقد صار لكلٍّ منهما حلفاء واستراتيجيات متضاربة. وتقف قضية الصحراء الغربية في مركز الخلاف والتصعيد القائم بين البلديْن،[12] فبينما يراها المغرب الأقصى جزءًا من أراضيه وتصف جبهة البوليساريو بالحركة المتمرّدة والإرهابية، تقف الجزائر مع حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وتقدّم كلّ الدعم لجبهة البوليساريو في مسعاها التحرّري. تَعنّتُ البلديْن في مواقفهما المتباينة يُعدّ سببًا أساسيًا في فشل كلّ الجهود الدبلوماسية الإقليمية والأُممية وبقاء قضية الصحراء الغربية عالقةً منذ نصف قرن دون حلّ.

لقد بلغ التصعيد بين الجزائر والمغرب الأقصى ذروته بعد صفقة التطبيع التّي عقدها المغرب مع إسرائيل برعاية الرئيس ترامب في ديسمبر 2020، والتّي بموجبها اعترفت الرباط بإسرائيل مقابل حصولها على اعترافٍ أمريكيٍّ ودعمٍ إسرائيليٍّ بسيادة المغرب الأقصى على الصحراء الغربية.[13] صفقةٌ رأت فيها الجزائر استعانةً للرباط بقوى أجنبية لفرض الأمر الواقع بالقوة بعيدًا عن الأعراف الدبلوماسية وشرعية الهيئات الأُممية، وهو ما دفعها إلى تبنّي مواقف خارجية أكثر حزمًا خلال السنوات الخمس الأخيرة لتُعبّر عن قدرتها على حماية أمنها القومي ضدّ ما صارت تراه تهديدًا مغربيًا–إسرائيليًا مشتركًا ينمو على حدودها الغربية.[14]

على المستوى العسكري، مُؤشّر التسلّح المتسارع لدى الطرفين يعكس تنامي الشكوك المتبادلة بين البلدين، وقد قاد البلديْن إلى "معضلة أمنية" مزمنة، فالإجراءات الأمنية والعسكرية التّي يُقدِمُ عليها أحد البلديْن لأجل أسبابٍ يعتبرها دفاعيةً، تُأوَّلُ في الجهة الأخرى بأنّها إجراءاتٌ هجومية يسعى من خلالها ذلك الطرف إلى تهديد الأمن القومي للبلد، وبالتالي تتطلّب اتّباع إجراءاتٍ أمنية وعسكريةٍ مُماثلةٍ.[15] أدّت هذه المعضلة لتجاوزت وارداتهما من السلاح معًا مجموع واردات بقيت الدول الإفريقية، حيث أورد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بأنّ الجزائر والمغرب الأقصى قد احتلا خلال الفترة ما بين سنتيْ 2017–2021، على التوالي، المركزين 11 و25 من حيث واردات الأسلحة التقليدية الرئيسية على المستوى العالمي،[16] وفي شمال إفريقيا، كانت الجزائر والمغرب أكبر مستوردِي الأسلحة الرئيسية في الفترة 2020–2024، بما نسبته 53٪ و 34٪ على التوالي.[17] وفي الفترة 2020–2024، استحوذت روسيا على ما يقرب من نصف واردات الجزائر من الأسلحة (48%)، تليها الصين (19%) وألمانيا (14%). وكانت أهم الواردات في الفترة 2020–2024 هي المركبات المدرّعة (33%) والطائرات (29%) والسفن (21%)، من بينها مقتنياتٌ إستراتيجية كالغوصات البحرية، حيث تملك الجزائر حاليًا أربع غواصات من طراز (Improved Kilo) الروسية المتطورة ذات القدرة العالية على التخفّي، تمّ تسليمها ما بين عاميْ 2010 و2019،[18] وكذلك الطائرات المقاتلة مثل طائرات الشبح الروسية سوخوي؛ سو–57 [19] وسو–35، التّي اقتنتها مؤخرًا،[20] وهو ما تمّ النظر إليه كمؤشّرٍ جدّي لرغبة الجزائر في تحقيق التفوق البحري والجوي الإقليمي.

أمّا المغرب فقد بلغت وارداته من الأسلحة ذروتها في الفترة 2010–2014، حيث زادت بأكثر من 10 أضعاف مقارنة بالفترة 2005–2009. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مورّدٍ للرباط (64%) في الفترة 2020–2024، تليها فرنسا (15%) وإسرائيل (11%). كانت أهم الواردات هي المركبات المدرّعة (63%)، والصواريخ (12%)، والطائرات (9.6%). وما لا يقلّ عن 51% من الصواريخ التّي عُلم أنّ

المغرب استلمها كانت "صواريخ سام" من إسرائيل. ومن بين الطائرات الـ 55 المعروفة التّي استلمها المغرب، كانت 24 طائرة بدون طيار مسلحة (19 منها من تركيا).[21]

وفي مارس 2024، وافقت الولايات المتحدة على صفقة محتملة لبيع "صواريخ جافلين" المضادّة للدبابات إلى المغرب الأقصى بقيمة 260 مليون دولار تقريبًا، مع شركتي لوكهيد مارتن وRTX كمورّدين.[22] وفي أواخر عام 2024، اختار المغرب الأقصي اقتناء طائرات بيرقدار أكينجي التركية القتالية بدون طيار، ممّا وسّع أسطوله الحالي من طائرات بيرقدار TB2.[23] ويتفاوض المغرب على شراء قمر التجسس Ofek-13 من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية في عقدٍ بقيمة مليار دولار لمدّة خمس سنوات، بموجب اتفاقية تعاونٍ دفاعيٍّ واستخباراتي.[24]

يُؤدّي هذا التسليح الضخم للبلدين إلى عسكرة المنطقة ومزيدٍ من التصعيد، وإلى سقوط البلديْن في فخّ "دوامة انعدام الأمن" الذّي يُفضي غالبًا إلى صراعٍ مفتوح، إذا لم تُعالج الخلافات بطرقٍ دبلوماسية.

على المستوى الاقتصادي، فإنّ هشاشة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتعطّل اتحاد المغرب العربي كمؤسّسةٍ تكامليةٍ تنسيقيةٍ يُعدّان سمةً بارزةً للعلاقات القائمة بين البلدين.[25] غيابُ الارتباط الاقتصادي وتعطّل المؤسّسات التكاملية التّي تمتّص الأزمات يعني عادةً عدم وجود رادع لدى صنّاع القرار يكبح متابعة سياسات تصعيدية طالما لا توجد كلفةٌ اقتصاديةٌ باهظة قد يدفعهما الطرفيْن في حالة التصعيد والقطيعة، الأمر الذّي يجعل سيناريو المواجهة قائمًا على الدوام.[26]

تشير الأرقام لتراجع المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب بشكلٍ لافتٍ خلال السنوات الأخيرة،[27] حيث انخفضت صادرات الجزائر إلى المغرب من 460 مليون دولار في عام 2017 إلى 154 مليون دولار في

سنة 2022.[28] في المقابل، انخفضت صادرات الرباط إلى الجزائر من 252 مليون دولار في عام 2017 إلى 79.4 مليون دولار في عام 2022.[29] وتُظهر هذه الأرقام حجم التراجع الحاد في العلاقات الاقتصادية الثنائية، مقارنةً بتعاملات كلا البلدين مع شركائهما الأوروبيين، حيث تتجاوز تجارتهما مع فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، بمليارات الدولارات أيَّ مستوى من التعاون الاقتصادي بين البلدين المتنافسين.[30]

تفاقمت القطيعة الاقتصادية بين البلدين عقب أزمة الكركارات وتطبيع المغرب الأقصى لعلاقاته مع إسرائيل في أواخر عام 2020، ما دفع الجزائر إلى إعلان وقف العمل بأنبوب الغاز المغاربي–الأوروبي (MEG) في نوفمبر 2021، والذّي كان يُعدّ إحدى آخر أدوات الربط الاقتصادي بين البلدين.[31] لذلك فإنّ توقيفه مثّلَ "شهادة وفاة" لمحاولة تعزيز التعاون الإقليمي وبناء منطقةٍ مغاربيةٍ موحدّة عبر المصالح المشتركة.[32]

أمّا على المستوى الثقافي، فقد أصبحت الثقافة –التّي يُفترض أن تشكّل جسرًا للتقارب بين الجزائر والمغرب نظرًا لما يجمع بينهما من روابط دينية ولغوية وهوياتية عميقة– إحدى أدوات التصعيد والصراع المتزايد بين البلدين. فقد تحوّلت عناصر الثقافة المشتركة، مثل اللباس التقليدي (القفطان) والأكلات الشعبية (الكسكسي) والموسيقى (الراي) والفن المعماري (الزليج)، إلى ساحات تنافسٍ حادٍّ بين الطرفين، حيث سعت كلّ دولة إلى تسجيل هذه العناصر كموروثٍ وطنيٍ حصريٍ لديها في المحافل الدولية مثل اليونسكو، بدل التعامل معها كتراثٍ مشتركٍ يُوحّد ولا يُفرّق.[33]

وتصاعد هذا التوتّر الثقافي ليشمل حملاتٍ متبادلةٍ بين المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تحوّلت المناسبات السياسية أو الخلافات الدبلوماسية إلى شراراتٍ تُفجّرُ موجاتٍ من الاتهامات والشتائم المتبادلة بشأن "سرقة" أو "احتكار" الموروث الثقافي.[34] ولم تَسلم النخب الثقافية والفنية والإعلامية من هذا

المناخ السام، إذْ انخرط بعض المثقفين والمؤثّرين في تأجيج الصراع، أحيانًا دون وعيٍ بتأثيرِ الأخبار الكاذبة أو حملات التحريض المُمنهجة التّي قد تهندسُ لها جهاتٌ ثالثة يضرّها تصالح البلديْن. وهكذا، أصبحت الثقافة أداةً للتسليح الرمزي تُفاقم حالة التوتّر بين الشعبين بدل أن تكون الأمل المتبقي لتحقيق التقارب في ظلّ الجمود السياسي الحادّ.

بناءً على ما سبق، تُجادل المؤشّرات والعوامل المُشار إليها بتزايد احتمال نشوب مواجهةٍ مباشرةٍ بين الجزائر والمغرب الأقصى في أيّة لحظة، فتصوراتهما الأمنية وسلوكياتهما المتضاربة تجعلهما من "السائرِين نيامًا نحو الحرب"، وفق استعارة المؤرّخ كرستوفر كلارك،[35] قد تجرّهما –دون قدرةٍ منهما على ضبطِ النفس– إلى حربٍ لا عقلانيةٍ مُدمرّة، مدفوعة بشكلٍ لا واعي بما تراه "حساباتٍ واعيةٍ وعقلانية"، لن تُدركَ نتائجها الخطيرة إلاّ بعد التورّط في هذه الحرب.

2. كيف يضرّ التصعيد دول الاتحاد الأوروبي؟

بحكم التقارب الجغرافي بين ضفتيْ المتوسّط والارتباطات البشرية والتجارية والاقتصادية بينهما، فإنّ أيّ تصعيدٍ أو حربٍ بين الجزائر والمغرب الأقصى، لاشّك وأن يكون لها تداعياتٌ سلبية على الأمن الشامل لدول الاتحاد الأوروبي، لاسيما تلك المُطلّة منها على المتوسّط؛ إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا. كما يُؤدّي انحياز هذه الدول في موقفها إلى طرفٍ دون آخر إلى الاضرار بعلاقاتها الثنائية مع الطرف الآخر ودفع الطرف المُنحَاز ضدّه إلى استخدام أوراق ضغطٍ على دول الاتحاد الأوروبي لثنْيِها عن مساندة الطرف الآخر، وهو ما يجعل المصالح الأوروبية دومًا على المحك. قدّمت السنوات الخمس الأخيرة أدلّةً عمليةً عن الضرر الذّي قد يُلحقه التصعيد بين الجزائر والمغرب الأقصى على المصالح الأوروبية واستقلالية مواقف دول الاتحاد تجاه القضايا المُرتبطة بشمال إفريقيا كالطاقة والهجرة والأمن.

على سبيل المثال، هدّد تصعيد ما بعد أزمة الكركارات (ما بعد نوفمبر 2020)، أمن الطاقة واستقرار إمداد الغاز نحو إسبانيا، فبعدما قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب الأقصى شهر أغسطس 2021، أوقفت في نوفمبر من ذات السنة استخدام أنبوب الغاز المغاربي–الأوروبي (MEG) الذّي يمرّ عبر المغرب الأقصى، وينقل نحو إسبانيا حوالي 12 مليارات متر مكعب سنويًا، ممّا أثر مباشرة على إمدادات الغاز إلى إسبانيا.[36] ورغم تفعيلها لخطّ الأنابيب البحري (Medgaz) الذّي يمرّ مباشرةً نحو إسبانيا، إلاّ أنّ هذا الخط يوفّر حوالي 8 مليار متر مكعب سنويا فقط، وهي كميةٌ من الغاز الطبيعي لا تُعادل ما يُوفّره خطّ الأنابيب البرّي عبر المغرب الأقصى.[37] وقد أفادت صحيفة "إل بايس" الإسبانية آنذاك أنّ إسبانيا ستضطرُ إلى توريد إمدادات الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر السفن، وهو ما قد يكون مُكلفًا.[38] علاوةً على ذلك

اشترطت الجزائر على مدريد ألاّ تبيع الغاز الجزائري للمغرب الأقصى وحذّرت بأنّ أيّ انتهاكٍ لهذا الشرط قد يودّي لفسخ العقد، وهو ما نظرت له مدريد كتقييد لحريتها.[39]

امتدادًا لهذا التوتّر، اشتعلت أزمةٌ دبلوماسية بين الجزائر وإسبانيا في مارس 2022، بعدما أعلنت مدريد دعمها العلني لموقف الرباط بشأن الصحراء الغربية. ردّت الجزائر بتعليق فوري لمعاهدة الصداقة والتعاون الموقّعة مع إسبانيا عام 2002، والتّي كانت تُلزم الجانبيْن بالتعاون في السيطرة على تدفقات الهجرة،[40] كما وفرضت تقييدًا جزئيًا على الواردات القادمة من إسبانيا وللمعاملات المصرفية معها. وفقًا لبيانات، فقد انخفضت صادرات إسبانيا إلى الجزائر بنسبة 45.9% في عام 2022 مقارنةً بعام 2021، واستمر هذا الاتجاه في بداية عام 2023. [41] ورغم أنّ الجزائر لم تلجأ لورقة الغاز من أجل الضغط نحو تغيير موقف حكومة شانسيز، إلاّ أنّ هذه الحادثة أثارت مخاوف في إسبانيا بشأن الضغوط السياسية المُحتملة وألقت بظلالٍ من الشكّ على العلاقات الإسبانية–الجزائرية في مجال الطاقة، لا سيما في سياق أزمة الطاقة في أوروبا في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، وفقا لخبراء وسياسيّين إسبان.

للمفارقة، فإنّ موقف إسبانيا الداعم للحلّ المغربي لقضية الصحراء شهر مارس 2022، جاء أصلاً من أجل تخفيف حدّة الأزمة الدبلوماسية الشديدة التّي عاشتها مدريد والرباط منذ مارس 2021، بعدما استضافت إسبانيا إبراهيم غالي، زعيم جبهة البوليساريو ورئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، من أجل تلقي العلاج بعدما أصيب بكوفيد–19. [42] ردًّا على ذلك، تعمدّت الرباط استخدام ورقة المهاجرين للضغط من أجل اعتقال غالي ومحاكمته بتهمٍ ادّعت أنّها تتعلّق "بجرائم ارتكبها ضدّ حقوق الانسان"، حيث غضت قوات الحدود المغربية الطرف عن دخول أكثر من 10,000 مهاجر إلى جيب سبتة الصغير في شمال إفريقيا الذّي يقع تحت سيطرة الإسبان.[43]

تمّ تجاوز هذه الأزمة بعد قرار مدريد بشأن الصحراء الغربية في مارس 2022، فلم يكن بالإمكان المجازفة بعلاقاتٍ براغماتيةٍ مع المغرب الأقصى تشمل لا مسألة التعاون في مواضيع الهجرة والعبور فحسب، بل أيضًا مسائل أخرى متعلّقة بصيد الأسماك في سواحل الصحراء الغربية المُسيطر عليها من طرف المغرب[44] والاستثمار في ثروات الفوسفات هناك،[45] فضلاً عن ذلك فإنّ المغرب الأقصى يُعتبر شريكًا رئيسيًا لأوروبا في دعم أهداف الطاقة المتجددة الخضراء.[46]

العلاقات المُعقدّة بين إسبانيا والجزائر والمغرب تُقدّم مثالاً عمليًا عن حجم الضرر الذّي قد تتعرّض له أيّ دولةٍ أوروبيةٍ متوسّطية من جرّاء استمرار التصعيد الخطير بين الجزائر والمغرب الأقصى، وعن القيود التّي تُعانيها دول الاتحاد في حرية مواقفها أو سلوكيّاتها تجاه قضايا شمال إفريقيا، لاسيما نزاع الصحراء الغربية.

إن الأزمة الدبلوماسية الأخيرة بين فرنسا والجزائر – والتي أشعلتها باريس باعترافها الصريح بسيادة المغرب الأقصى على الصحراء الغربية – تُقدّم دليلاً إضافيًا ضمن هذا السياق الجيوبوليتيكي المتقلّب.[47]

3. ما الذّي ينبغي على الاتحاد الأوروبي القيام به؟

من خلال متابعة مواقف وسياسات الدول الأوروبية تجاه الخلاف الجزائري–المغربي يتضّحُ عدم وجود موقفٍ أوروبيٍّ مُوحّد، حيث تتبّع كلّ دولة على حدا سياساتٍ تُعظِّم فيها مصالحها القومية وعلاقاتها الثنائية مع الجزائر أو المغرب الأقصى متجاهلةً مواقف القوى الأوروبية الأخرى ومصالحها. ففي الوقت الذّي تنحاز فيه حاليًا فرنسا وإسبانيا للطرح المغربي في قضية الصحراء الغربية، تظلُّ إيطاليا وألمانيا محافظةً على الحياد، مستفيدةً من علاقاتٍ متناميةٍ مع الجزائر، لاسيما في قطاع الغاز الطبيعي. إنّ غيابًا لتنسيق المواقف والسياسات بين دول الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يُقوّض حريّة الاتحاد الأوروبي في اتخاذ مواقف فعّالة تجاه قضايا الخلاف في شمال افريقيا التّي تجلبُ له أخطارًا وتهديداتٍ عديدة، كما يُضعِف ذلك من قدرته على التفاوض ككتلةٍ وازنة ويتسبّبُ في تآكل قِيَمه ومعاييره الليبرالية حينما تضعه موجاتُ التصعيد بين الجزائر والمغرب في موضعٍ من القيدِ والاختيار بين قِيَمه الليبرالية أو المصالح البراغماتية الضيّقة لدوله.

لذلك، ولتقليص ضرر التصعيد الناجم عن نزاع الصحراء الغربية والتنافس القائم في المغرب الكبير، على دول الاتحاد الأوروبي تبنّي رؤيةٍ استباقيةٍ مشتركة قائمة على ما نُسمّيه بسياسة "**الاحتواء المزدوج الناعم**"، مقاربةٌ تُرجِّح "دبلوماسية الحياد المُؤثّر" لدول الاتحاد وتُفعِّل إجراءات بناء الثقة بين المُتنافسيْن، وتُعزّز المصالح المشتركة بين ضفتيْ المتوسّط.

تقوم مقاربة "**الاحتواء المزدوج الناعم**" على تعزيز التوازن الدقيق في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الطرفين المتنافسيْن إقليميًا، مع محاولةِ تجنّب سياسات القهر والمواقف المنحازة، بهدف منع التصعيد بينهما وامتصاص السلوكيات الناجمة عنه، بشكلٍ يضمن الاستقرار ويُجنّب تعرّض المصالح العامّة للضرر. يتّم

ذلك عبر أدواتٍ غير صدامية تشمل دبلوماسية الوساطة والحياد المُؤثِّر، وتعزيز الشراكات الاقتصادية، وترقية البرامج التعليمية والثقافية المشتركة المُعتمِدة على وسائل القوة الناعمة.

في إطار هذه المقاربة، من الضروري أن يعتمد الاتحاد الأوروبي تنسيقًا داخليًا فعالًا من خلال إنشاء آليةٍ أوروبيةٍ مُوحّدة ضمن جهاز السياسة الخارجية الخاصّ به، قد تتضمّن تعيين مبعوثٍ خاصٍّ أو مجموعةَ عملٍ للتعامل مع الخلاف المغاربي بشكلٍ موحّد. كما يجب على الاتحاد الأوروبي وضع شروطٍ صارمةٍ لدوله الأعضاء تمنع استغلال الأزمة من قِبل أيٍّ منها لتحقيق مكاسب أحادية، وهو ما من شأنه أن يعزّز موقف الاتحاد كجهةٍ موثوقةٍ ومُحايدة.

قد ينظر الاتحاد الأوروبي أيضًا في تعزيز العلاقات التجارية مع كلٍّ من الجزائر والمغرب الأقصى، بناءً على استعدادهما للدخول في مفاوضاتٍ وإظهار التزام حقيقي بالتوصّل إلى حلٍّ مقبول للطرفين. وفي الوقت نفسه، يُمكنه تقديم حوافز تنموية مرتبطة بالتقدّم المُحرَز في الحوار الدبلوماسي.

إنّ إطلاق شراكاتٍ اقتصادية تُشرِك الطرفيْن المتنازعين في مشاريع واحدة يُعدُّ ركيزةً أساسية في مقاربة "الاحتواء المزدوج الناعم"، فمن شأن هذه المشاريع أن تساعد في بناء أرضيةٍ متينةٍ للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجزائر والمغرب الأقصى، تكون بمثابة رادعٍ أمام التصعيد وقطع العلاقات مُجدّدًا. قد يتجسّد ذلك مثلاً عبر إشراك الجزائر في شراكاتِ الطاقة النظيفة، مُماثلةٍ لتلك المُوقّعَة مع المغرب الأقصى في 2022، من أجل تعزيز استقرار الطاقة الأوروبية واستفادة جميع الأطراف من الطاقة الشمسية والرياح في المغرب الكبير. كما قد يشمل ذلك مشروع إنشاء خطّ طاقةٍ خضراء ينطلق من المغرب الأقصى ويعبر قسمًا من الجزائر ليصل إيطاليا، تستفيد من طاقته وعائداته الجزائر، ويكون مُحفّزًا لها من أجل إعادة تفعيل

خطّ الغاز الذّي يمرّ عبر المغرب الأقصى نحو إسبانيا والبرتغال. هكذا سيتساوى الطرفان في خطوط الطاقة العابرة وتُكبحُ أيّ رغباتٍ مستقبليةٍ من أجل إيقاف عمل هذه الخطوط.

بالتوازي، على الاتحاد الأوروبي أن يدعم إجراءات بناء الثقة عبر تمويل "دبلوماسية المسار الثاني" غير الرسمية **(Track II Diplomacy)**، والقائمة على تنظيم ورش عملٍ مشتركةٍ تجمع شخصياتٍ فاعلةٍ من المجتمع المدني، والأكاديميّين، والمؤسّسات الثقافية ورجال الأعمال من الجزائر والمغرب الأقصى من أجل تجسير فجوة التوتّرات وبناء الثقة المتبادلة واقصاء المُدركات السامّة وفتح آفاقٍ جديدةٍ للحوار. يُمكن الربط بين ذلك وبرامج أوروبيةٍ قائمة مثل السياسة الأوروبية للجوار **(ENP)** أو مبادرات مثل "الاتحاد من أجل المتوسّط"، بهدف إطلاق مشاريع ثقافية وتعليمية مُشتركة تُخفِّف من حدّة النزاعات الرمزية المُرتبطة بالتراث والتنافس الثقافي، وتبني روابط شعبية تحمي الرأي العام من الاستقطاب وآثار التصعيد.

قد تكون فكرة تمويل إنشاء قناةٍ مغاربية ذات هويّةٍ متوسّطية فكرةً جيّدة في هذا الصدد، والتّي تضّم مغاربةً وأوروبيّين يتشاركون رؤيةً موحدّةً قائمة على ضرورة فضّ النزاع بطرقٍ سلميةٍ ودبلوماسيةٍ لأجل الصالح العام للضفتيْن.

ربّما على الاتحاد الأوروبي مراجعة لوائح وقوانين الهجرة والتنقل بين شعوب ونخب الضفتيْن، ضمن إطار "الفضاء المتوسّطي"، لتقليص الهجرة غير النظامية وتحفيز النمو في المنطقتيْن عبر الاعتراف المُتبادل بالكفاءات وفتح فرص العمل والتعاون المشتركيْن.

أخيرا، ينبغي وضع القيم والمعايير الليبرالية كبوصلةٍ مشتركة تقود رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه هذه القضية.

بإمكان مقاربةٍ كهذه تحييد الأصوات المتطرّفة داخل الاتحاد الأوروبي، وتجنّب محاكاة مقارباتِ "السلام عبر القوة والانحياز"، والتّي من المُرجّح أن تنعكس سلبًا على المنطقة بأكملها كلّما وجدت لها أنصارًا.

خاتمة:

إنّ التصعيد المستمر بين الجزائر والمغرب الأقصى لا يُنذِر فقط بانفجارٍ وشيكٍ في خاصرةٍ جنوبيةٍ هشّة لأوروبا، بل يكشف كذلك عن محدودية الرؤية الأوروبية الحالية تجاه فضّ النزاعات في الجوار. وإذا كانت الحسابات الجيوبولتيكية المُعقّدة تُصعّب من مهمّة الوساطة، فإنّ تجاهل هذه الأزمة أو الانحياز فيها لن يكون خيارًا استراتيجيًا عقلانيًا للاتحاد الأوروبي. لذلك، قد تُقدِّم مقاربة "الاحتواء المزدوج الناعم" بديلاً أنسب له، باعتبارها سياسةً مرنةً وفعّالة لتثبيت الاستقرار ومنع المصالح الأوروبية من التعرّض للضرر أثناء التصعيد، تمهيدًا لفضّ النزاع من الأساس، وذلك من خلال الجمع بين دبلوماسية الحياد المؤثّر، وإجراءات بناء الثقة، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين المتنافسيْن. وحدها هذه المقاربة قادرة على تحويل منطقِ المواجهة إلى منطقِ شراكة، وتثبيت الأمن الشامل في الضفتيْن كأفقٍ مشتركٍ، لا كرهانٍ متنازعٍ عليه.

هوامش الورقة:

1. Djallel Khechib, Sleepwalkers into War: Are Algeria and Morocco on the Path to Conflict?, Mediterranean Platform, School of Government, Issue 2025/05, June 2025, Rome-Italy.

2. Djallel Khechib, The Guerguerat Crisis: Why Does Algeria Feel the Threat of War? Afaq DZ Center, Feb 15, 2021, Algeria.

3. Yahia H. Zoubir, Algeria-Russia Ties: Beyond Military Cooperation? The Middle East Council on Global Affairs, Issue Brief, January 2024, Doha, Qatar.

4. John Calabrese, The New Algeria" and China, Middle East Institute, January 26, 2021, US.

5. Algeria Becomes A Member of The BRICS New Development Bank, Russia's Pivot to Asia Platform, May 25, 2025, Russia.

6. Secretary-General of ASEAN Meets with the Minister of Foreign Affairs, National Community Abroad and African Affairs of Algeria, the Association of Southeast Asian Nations, July 8, 2025.

7. Yahia H. Zoubir, American Policy in the Maghreb: The Conquest of a New Region? The Elcano Royal Institute, Working Paper (WP) 13/2006, July 24, 2006.

8. Alexis Arieff, Morocco: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service, September 30, 2021.

9. Yahia Mohamed Lamine Mestek, The Algerian Foreign Policy Facing Upheavals in the Mediterranean Region, Voice of Law Journal, Issue No. 7, Part Two, 2017, Algeria. P. 95-101.

10. Geoff D, Porter, Questioning Algeria's Non-Interventionism, Politique Étrangère Journal, France, 2015.

11. Sonia Moreno, Marruecos Firma Un Acuerdo Con Israel Para Crear Una Base Militar Conjunta Al Sur de Melilla, El León de El Español, 16 noviembre, 2021.

12. Anthony Dworkin, North African Standoff: How the Western Sahara Conflict Is Fuelling New Tensions Between Morocco and Algeria, The European Council on Foreign Relations (ECFR), ECFR/442, April 2022.

13. Boutkhil Guemide and Samir Amir, The US-backed Moroccan- Israeli Normalization Agreement: Implications on the Future of the Maghreb Union, The Journal of US-Africa Studies, 1(1), January 2021. PP. 102-156.

14. Djallel Khechib, Why Algeria's Foreign Policy Should be More Restrained, Middle East Eye, July 9, 2023.

15. Nitin Menon, Is the Security Dilemma Inescapable? International Affairs Forum at the Center for International Relations, Access on July 25, 2025.

16. Haizam Amirah-Fernández, The Maghreb: Regional Disintegration and the Risks of the Zero-sum Logic, Real Instituto Elcano, July 20, 2023, Spain.

17. Zain Hussain and Alaa Tartir, Recent Trends in International Arms Transfers in the Middle East and North Africa, Stockholm International Peace Research Institute, April 10, 2025, Stockholm.

18. Algeria Navy May Receive 2 New Russian Improved Kilo-class Submarines, Army Recognition Group, August 8, 2023.

19. Maya Carlin, Algeria to Become Launch Export Customer for Su-57 'Felon', The National Interest, February 18, 2025, US.

20. Peter Suciu, Algeria Receives the First Su-35, but Still Waits for the Su-57, The National Interest, March 25, 2025, US.

21. Zain Hussain and Alaa Tartir, op. cit.

22. Rami Ayyub, US Approves Possible Javelin Missile Sale to Morocco, Pentagon says, Reuters, March 19, 2024.

23. Morocco Selects Türkiye's Bayraktar Akinci Drone to Modernize Its Fleet, Army Recognition Group, November 12, 2024.

24. Ahmed Eljechtimi, Morocco to Acquire Israeli Spy Satellite Worth $1 bln- Media, Reuters, July 10, 2024.

25. Haizam Amirah-Fernández, op. cit.

26. Jaap de Wilde, Promises of Interdependence: Risks and Opportunities, Bulletin of Peace Proposals, 1988. P. 159.

27. Haizam Amirah-Fernández, op. cit.

28. Algeria/Morocco, (US: The Observatory of Economic Complexity/OEC, 2024)

29. Ibid.

30. Djallel Khechib, Sleepwalkers into War: Are Algeria and Morocco on the Path to Conflict?, op. cit, p. 15-16.

31. Francis Ghilès, Escalating Rivalry between Algeria and Morocco Closes the Maghreb-Europe Pipeline, Barcelona Center for International Affairs, November 2021, Spain.

32. Haizam Amirah-Fernández, op. cit.

33. Idriss Jebari, Couscous, Kaftans, and Culture Wars: Algeria and Morocco at UNESCO, German Institute for Global and Area Studies, Number 4, 2024, Germany.

34. Fadwa Islah, Algeria – Morocco : Is Cultural Heritage the New Battleground?, The Africa Report, November 17, 2021.

35. Djallel Khechib, Sleepwalkers into War: Are Algeria and Morocco on the Path to Conflict?, op. cit, p. 4.

36. Gonzalo Escribano and Others, After the Energy Crisis: Policy Responses in the Iberian Peninsula, Brookings Institution, July 20, 2025.

37. Graham Keeley, Diplomatic Dispute Between Algeria and Morocco Prompts Energy Crisis in Spain, Voice of America, November 03, 2021.

38. Ibid.

39. Algeria Threatens to Halt Gas Exports to Spain, Al Jazeera English, 28 Apr 2022, Qatar.

40. Algeria Suspends Spain Treaty, Bars Imports over Western Sahara, Reuters, June 9, 2022.

41. Eduardo González, One Year After Spain-Algeria Friendship Treaty Breakdown Following Saharawi Turnaround, The Diplomat in Spain, June 9, 2023.

42. Graham Keeley, Fresh Dispute Erupts Between Spain and Morocco Over Western Sahara Leader, Voice of America, May 10, 2021.

43. Algeria Suspends Spain Co-operation Treaty over Western Sahara Dispute, France 24, June 8, 2022.

44. Jennifer Rankin, Morocco Fishing Deal Causes Rights Row, Politico, February 9, 2011.

45. Sylvanus, Moroccan Phosphate Giant OCP Expands into Animal Feed with Spanish Acquisition, Bladi.Net, September 22, 2022.

46. Maurizio Geri, North African Stability Powers Europe's Energy Transition, The German Marshall Fund of the United States, June 17, 2025.

47. Melissa Chemam, Algeria Recalls Ambassador after France Backs Moroccan Plan for Western Sahara, Radio France Internationale, July 30, 2024.

عن الكاتب:

جلال خَشِّيبْ: باحث دكتوراه في تخصّص الجيوبولتيك والعلاقات الدولية. ويشتغل منذ عام 2020 كزميلٍ أول في مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA) التابع لجامعة إسطنبول صباح الدّين زعيم–تركيا. أتّم خَشِّيبْ في شهر جويلية 2025 ثالث شهادة ماستر له (باللغة الإنجليزية مع مشروع تخرّج) في برنامج التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسّط بمدرسة لويس للحَوْكَمة– جامعة لويس غيدو كارلي بروما–إيطاليا، وذلك بعد نيله لمنحة تفوّق من ذات الجامعة سنة 2024.

كانت ثاني شهادة ماجستير له (باللغة التركية، مع رسالة تخرّج باللغة الانجليزية) سنة 2019 في تخصّص التاريخ السياسي للشرق الأوسط والعلاقات الدولية، تحصّل عليها من معهد دراسات الشرق الأوسط والبلدان المسلمة– جامعة مرمرة، إسطنبول–تركيا، وذلك بعد نيله لمنحة تفوّق من الحكومة التركية سنة 2014.

خَشِّيبْ مُرشّح لنيل شهادة الدكتوراه في ربيع 2026 (مع أطروحة تخرّج باللغة العربية) بقسم الدراسات الآسيوية والعلاقات الدولية، كليّة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3. تحصّل سابقًا على شهادة الماجستير الأولى له (مع رسالة تخرّج باللغة العربية) من ذات الجامعة (2013– 2017) في تخصّص الدراسات الآسيوية والعلاقات الدولية، وقبلها على شهادة البكالوريوس (ليسانس مع مذكرة تخرّج باللغة العربية) من جامعة قسنطينة–الجزائر (2005–2009) في تخصّص العلاقات الدولية، وقد كان صاحب المرتبة الأولى ومتفوّق دفعته الدراسية طيلة أعوام البكالوريوس الأربع والماجستير أيضًا.

في سنة 2015، تحصّل خَشِّيبْ على منحة تفوّق من وزراة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بعد نيله للمرتبة الأولى بدفعة الماجستير، وذلك لإجراء تدريبٍ علمي قصير المدّة بجامعة سكاريا–تركيا.

خَشِّيبْ أصله من الجزائر، انتقل لتركيا سنة 2014 حيث راكَمَ هناك خبرةً علميةً ومهنيةً لمدّة تسعة أعوام من خلال دراسته هناك، وعمله وتعاونه مع العديد من مراكز الأبحاث التركية والعربية في تركيا وخارجها، كما قضى عامًا ونيف في أديس أبابا–أثيوبيا وعامًا دراسيًا في روما–إيطاليا.

عمل خَشِّيبْ سابقًا كباحث مُقيمٍ ومتعاون مع عددٍ من المراكز البحثية العربية والتركية منذ عام 2015، منها مركز إدراك للدراسات والإستشارات (إسطنبول)، والمعهد المصري للدراسات (إسطنبول)، وأكاديمية العلاقات الدولية (إسطنبول)، ومجلّة رؤية تركية الصادرة عن مركز **SETA** التركي (إسطنبول)، ومركز الدراسات الإنسانية والإجتماعية **(Center IHH INSAMER**

(إسطنبول)، وموقع **TRT Arabi** (إسطنبول)، ومجلّة سياسات عربية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ومجلة اتجاهات الأحداث الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدّمة (أبو ظبي)، ومنصّة المتوسّط التابعة لمدرسة لويس للحكومة (روما)، ومنتدى كامبريدج للشرق الأوسط وشمال أفريقيا – **MENAF**، في كامبريدج (إنجلترا)، وغيرها.

تهتّم أعمال خَشِّيبْ البحثية بمجال الجيوبوليتيك، ونظريات العلاقات الدولية، وسياسات القوى العظمى/المتوسّطة والنظام الدولي، وجيوبولتيك كلّ من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ومنطقة المتوسّط، وأوراسيا، وبحر الصين الجنوبي. كما تهتّم أعماله بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين وروسيا وتركيا والجزائر.

منذ سنة 2010 يكتب خَشِّيبْ بانتظام. له أكثر من 50 دراسة منشورة بمجلات محكّمة ومراكز أبحاث عربية وأجنبية، وأكثر من 50 ترجمة أكاديمية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية في حقليْ الجيبولتيك والعلاقات الدولية، إضافةً للعديد من مقالات الرأي. تمّ نشر أعماله بالعديد من المجلاّت والمراكز البحثية في الجزائر وتركيا وقطر والإمارات ومصر ولبنان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا. إضافةً إلى ذلك فقد كتب أكثر من 152 ملخّصًا أكاديميًا لمقالات ودراسات كُتبت باللغة الانجليزية بأقلام كبار باحثي الجيوبولتيك والعلاقات الدولية نُشرت في تقرير البوصلة الجيوبولتيكية ومجلّة جسور الجيوبولتيك (باللغات الإنجليزية والعربية والتركية) الصادرتيْن عن مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية (CIGA)– جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا (ما بين ديسمبر 2019–أبريل 2026)، وهو المحرّر التنفيذي والمشرف على تقرير "البوصلة الجيوبولتيكية" ومجلّة "جسور الجيوبوليتيك" الصادرتين عن هذا المركز، إضافةً لإشرافه وتحريره وإدارته لمنصّة أصوات نقدية التابعة لذات المركز.

في شهر ديسمبر 2018 ظفر الأستاذ خَشِّيبْ بالمرتبة الأولى في جائزة الدكتور مهاتير محمد الدولية للإبداع الفكري التّي يُنظّمها منتدى كولالمبور للفكر والحضارة بكولالمبور–ماليزيا، عن بحثٍ حمل عنوان: "دور الحركات الإسلامية في عملية الانتقال الديمقراطي بماليزيا: أَسْلَمَة الديمقراطية أم دمقرَطَة الإسلام؟"

من مؤلّفاته كتاب: «أثر الحركات الإسلامية على عملية الانتقال الديمقراطي بماليزيا: أسلمة الديمقراطية أم دمقرطة الإسلام؟» (2024/وهو العمل الحاصل على جائزة د. مهاتير محمد للفكر والحضارة)، وكتاب: «الصراع من أجل الإرادة الحرّة: السياسة

الخارجية التركية في نظامٍ دوليٍ متغيّر» (الطبعة الثانية: 2024)، وكتاب: «النظام الدولي الليبرالي، صعودٌ أم سقوط؟: جون ميرشايمر في مواجهة جون آيكينبري» (وهو ترجمة من الإنجليزية إلى العربية، 2021)، وكتاب: «آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا» (2015).

إلى جانب كتاباته، شارك خَشِّيبْ بأوراقٍ بحثيةٍ في عددٍ من الملتقيات الدولية الجامعية وكضيفٍ متحدّثٍ في العديد من الندوات الفكرية والدورات التدريبية وغيرها من النشاطات بالعديد من البلدان منها: الجزائر، وتركيا، وقطر، وروسيا، وإيران، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، ولبنان، وإيطاليا، وإسبانيا. يُحسِن خَشِّيبْ اللغات: العربية (اللغة الأّم) والإنجليزية والفرنسية والتركية.